

نظرية الاختصاصات الضمنية في القانون الدولي الخصائص والأهمية

د. وسام نعمت إبراهيم السعدي
مدرس القانون الدولي العام
كلية الحقوق / جامعة الموصل

نعتقد بان هذه النظرية تقدم لقانون المنظمات الدولية مجموعة من المزايا الأساسية والتي يمكن إجمالها بما يأتي:

١. **المرونة والقدرة على التطور:** حيث إن المرونة تأتي من خلال إعطاء المنظمة الدولية مقداراً واسعاً من الحرية في مجال التعامل مع الوظائف والمهام الموكلة إليها وبشكل لا يخرق النظام القانوني الأساس الحاكم والمنظم لعملها، فكل ما هناك أن المنظمة لن تكبل بقيود مصدرها جمود النصوص وعدم إمكانية توظيف روح تلك النصوص ومضمونها للخروج بأوصاف وأحكام جديدة تسهم في إقرار قواعد قانونية مناسبة تعالج مشكلة من المشكلات الجديرة بالمعالجة والحل من قبل المنظمة. وفي نفس الوقت تشكل فكرة الاختصاصات الضمنية عنصراً مهماً في مجال تطوير ميادين العمل وتسهم في تمكين المنظمة من القيام بواجباتها وأداء أعمالها في حدود ومجالات جديدة قد تكون غير مسبوقة وأساس كل هذا يكمن في أن القانون الدولي بات يعرف هذه النظرية ويتعامل معها باعتبارها إحدى نتاجات التطور الحقيقي في هذا القانون وانعكاس ذلك بشكل مباشر في إطار قانون التنظيم الدولي.

٢. **منح القضاء الدولي مجالات أوسع في مجال التفسير:** لم يعرف القضاء الدولي مجالاً متميزاً لإبراز مواقفه إزاء العديد من القضايا الخلافية بشأن تفسير النصوص وبيان أحكامها وبيان عدم إدخال المنظمة بالمحددات القانونية الضابطة لعملها والتي يعد ميثاقها (دستورها) المؤشر الأبرز بين تلك المحددات، فقد قدم القضاء الدولي وبشكل خاص قضاء محكمة العدل الدولية آراء استشارية متميزة كشفت عن نظرة جديدة في مجال التعامل مع مشكلات التفسير اثبتت بموجبها القضاء الدولي قدرته ونجاحه في هذا المجال، إلى الحد الذي نالت الآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية والتي استندت فيها إلى نظرية الاختصاصات الضمنية قبول المجتمع الدولي ممثلاً بالمنظمات الدولية (العالمية والإقليمية) والدول على اختلاف مواقفها وتوجهاتها ومصالحها.

٣. **إن قانون المنظمات الدولية هو الحيز المناسب لتطبيق نظرية الاختصاصات الضمنية:** رغم أن نظرية الاختصاصات الضمنية معروفة في إطار القانون الداخلي في بعض فروعها إلا إن القانون الدولي يمتاز بأنه كان أكثر نجاحاً في التعامل مع هذه النظرية، وفي ذات الإطار شكل قانون التنظيم الدولي البيئة المناسبة لنمو هذه النظرية وبشكل تفوق على ما هو معتاد عليه

في إطار قواعد القانون الدولي، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن المنظمات الدولية تملك موثيق منشئة ومؤسسة لها، هذه الموثيق هي المادة التي يجري من خلالها البحث عن مجالات جديدة لإعطاء وظائف ومهام لم يرد بشأنها نص واضح فيه، ثم أن المنظمة الدولية لديها أهدافها ومبادئها الخاصة بها هذه الأهداف والمبادئ لها مكانتها الخاصة في إطار الحديث عن نظرية الاختصاصات الضمنية كون أن المبرر الذي يمكن معه قبول هذه النظرية يرتبط بحسب تصور الكثير بان مقاصد الميثاق وغاياته هي التي تبرر الأخذ بها.

٤. **الحد من مشكلات تفسير النصوص:** عندما يلتبس النص على المعنيين بتطبيقه فان البحث عن وسائل مناسبة للتفسير تكون من بين أهم الأولويات التي يجب مراعاتها، وفي إطار التفسير يتم الوصول إلى اختيار أفضل السبل التي تسهم في إنهاء الخلاف وتسوية المشكلات الناجمة عنه، ويمكن أن تكون فكرة الاختصاصات الضمنية الحل المناسب للكثير من مثل تلك المشكلات والسييل الأمثل لإقناع الدول الأطراف باعتماد المدلول المناسب لتلك النصوص من خلال استحضار روح النص وعلته دون الوقوف عند مجرد الألفاظ والقوالب التي تزيد من جمود النص وغموضه وتعقيده.

٥. **إن هذه النظرية حديثة نسبياً ولا تزال تمر بمراحل تطورها:** يقر المختصين والباحثين في إطار قانون التنظيم الدولي إن هذه النظرية في نشأتها وتطورها ونموها ه حديثة العهد نسبياً وان دخولها في إطار قانون المنظمات الدولية يرتبط في كثير من جوانبه بنشوء منظمة الأمم المتحدة وما تبعها من تطورات متلاحقة في أعقاب نشأتها وبالتالي ثمة تطور تدريجي تشهده هذه النظرية تبعاً لتطور واقع التعامل الدولي وبروز حالات وتطبيقات جديدة في القانون الدولي العام تقرض وبشكل مستمر إعادة النظر في مفهوم النصوص وإعطاء تلك النصوص تكييفات قانونية تتسجم مع التطورات المستمرة في تلك العلاقات وفي تلك الوقائع.